



تكريم خلال الغبقة



نبيل بن سلامة خلال الاحتفال



بن سلامة يتوسط كبار الحضور

الشركة جددت عهدا والتزاماتها تجاه عملائها في غبقتها الرضائية

بن سلامة: «زين - الكويت» في المقدمة وذهبت بعيداً في المنافسة

يذكر أن شركة زين وكعادتها الدائمة تقوم بإطلاق العديد من المبادرات التي تتضمن سلسلة طويلة من الأعمال الخيرية، فهي لا تتوقف عن تنظيم سير الفعائل الغذائية طوال هذا الشهر الفضيل، بالإضافة إلى تنفيذها مشروع افطار الصائم، والخيم الرضائية، والأنشطة الاجتماعية الأخرى في المستشفيات ودور الرعاية للمسنين، وأصحاب الاحتياجات الخاصة. المدير بالذكر أن هذه الاحتفالية كشفت عن الحملة الدعائية الجديدة للشركة، والتي ستطلقها بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك، والتي ستقدم من خلالها «زين» صوراً متعددة لفرحة العيد وطريقة احتفال الشعوب بهذه المناسبة الغالية على الأمة الإسلامية، حيث يحمل الإعلان عملاً فلكلورياً رائعاً يجمع الشعوب التي تقدم فيها «زين» خدماتها ابتداءً من الكويت، والبحرين، والاردن، والعراق، والسعودية، والسودان، وانتهاءً ببلبنان..

جميع المنتسبين للشركة ان يقتسوا في حياتهم العملية والشخصية بجميع الرسائل التي تبثها الشركة وخصوصاً تلك التي تبثها في هذا الشهر الفضيل، والتي تركز جميعها على لمس المشاعر والإلهام في الوقت نفسه، مبيناً أن هذا الخط قد سلكته الشركة في جميع أشكال دعاياتها بنجاح فهو يحمل صفات وملامح هوية العلامة التجارية. وعلى جانب آخر أكد ان التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية رضا العملاء، مبيناً ان الشركة مطالبة باستمرار بتسخير جميع مواردها وجهودها لخدمة العملاء وتحقيق المستوى المطلوب لمقابلة طموحاتهم ورغباتهم. وركز بن سلامة في حديثه للحضور على الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركة وقال «هذه الأعمال تمثل الوجه الآخر للشركة، وهي تمثل لنا خطاً موازياً لعملياتنا التجارية، والتي نلمس من خلالها المشاعر الإنسانية بما يحقق جسور التواصل والتقارب مع الآخرين».

هذه الفترة، يذكر ان المؤشرات المالية لمجموعة زين عن فترة النصف الأول من العام الحالي قد أظهرت استقراراً نسبياً في نسب النمو لحجم إيراداتها المجمعة وصافي الربحية، حيث حققت عملياتها التشغيلية أرباحاً صافية بقيمة 141,9 مليون دينار (509,6 ملايين دولار) بنسبة ارتفاع تقارب 1% عن العام 2011، وقد بلغت ربحية السهم 36 فلساً، كما أنها حافظت على حجم الإيرادات المجمعة عن هذه الفترة، حيث حققت نسب نمو طفيفة بأجمالي إيرادات بلغت 663,5 مليون دينار (2,38 مليار دولار) بنسبة ارتفاع تقارب 1% مقارنة مع إيرادات بلغت 659,4 مليون دينار عن النصف الأول في 2011، «بينما بلغت الأرباح المحققة قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاكات 299 مليون دينار (1,074 مليار دولار) بنسبة ارتفاع 2% عن الفترة نفسها من العام الماضي».



مجموعة من الموظفين الكويتيين

معكم اليوم بهذا الشهر الفضيل، إلى هذه الإنجازات وما حققناه من نجاحات، فالرحلة مازالت مستمرة والتحديات تتجدد من وقت إلى آخر».

وتابع قائلاً: «إذا كنا نحتفل بما حققناه من أداء طيب خلال

معكم اليوم بهذا الشهر الفضيل، إلى هذه الإنجازات وما حققناه من نجاحات، فالرحلة مازالت مستمرة والتحديات تتجدد من وقت إلى آخر».

وتابع قائلاً: «إذا كنا نحتفل بما حققناه من أداء طيب خلال

جددت شركة زين العهد الذي قطعته على نفسها بان تكون الخيار الأول والمفضل في خدمات الاتصالات المتنقلة، وهو العهد الذي وضعته الشركة في مقدمة قائمة أولويات عملياتها التشغيلية والتجارية، جاء ذلك على لسان الرئيس التنفيذي في مجموعة زين نبيل بن سلامة في الاحتفالية التي أقامتها الشركة مساء أمس في غبقتها الرضائية. وقال بن سلامة في هذه الاحتفالية التي غلبت عليها مشاعر الفرح وروح الدفء العائلي بين الإدارة التنفيذية العليا والموظفين والعاملين «تمثل لنا شركة زين الكويت في المجموعة حالة خاصة، فسروح التحدي التي تنطلق من خلالها وضعها في مقدمة المنافسين».

وأعرب عن فخره بالإنجازات التي حققتها الشركة وقال «فخورون بما حققته زين الكويت، وسعداء بالإنجازات التي مازالت تقدمها، وبما وصلت إليه

ألمح في تقريره إلى أن خصصتها باتت قريبة رغم تراكم خسائرها إلى 6 ملايين شهرياً

«الشال»: الاستثمار في «الكويتية» يعني هدراً في الأموال العامة

الخطايا السابقة، وستعني، من جانب آخر، فرض نموذج أعمال قد لا يناسب المستثمر الجديد، وهدراً جديداً لأموال عامة. ولا يجب أن نعطي وزناً كبيراً للحديث عن الحفاظ على ناقل رسمي، فالنقل خدمة تنافس، نوعاً وسعراً، وهي مجرد خدمة لا علاقة لها بأعمال السيادة، وكثرة هي الدول المتقدمة والمحترمة التي لا تملك شركات طيران وإنما تنظم الخدمة، سيادياً، مثل خدمات النقل البري وخدمات الاتصالات وغيرها.



اي بافتراض سلامة اسطولها المكون من 17 طائرة، لديها نحو 200 موظف لكل طائرة، ويرتفع المعدل إلى نحو 350 موظفاً إذا احتسب على ما هو عامل من تلك الطائرات أو خصمت فترات الاعطال، ولا يمكن لها أن تتنافس في صناعة الطيران بمعدلات كهذه. واستخدمت المؤسسة خلال ما مضى مركزاً للتوظيف

اي بافتراض سلامة اسطولها المكون من 17 طائرة، لديها نحو 200 موظف لكل طائرة، ويرتفع المعدل إلى نحو 350 موظفاً إذا احتسب على ما هو عامل من تلك الطائرات أو خصمت فترات الاعطال، ولا يمكن لها أن تتنافس في صناعة الطيران بمعدلات كهذه. واستخدمت المؤسسة خلال ما مضى مركزاً للتوظيف

اي بافتراض سلامة اسطولها المكون من 17 طائرة، لديها نحو 200 موظف لكل طائرة، ويرتفع المعدل إلى نحو 350 موظفاً إذا احتسب على ما هو عامل من تلك الطائرات أو خصمت فترات الاعطال، ولا يمكن لها أن تتنافس في صناعة الطيران بمعدلات كهذه. واستخدمت المؤسسة خلال ما مضى مركزاً للتوظيف

نكر تقرير الشال الأسبوعي انه بعد تأخير حدود الستين ووصف السنة، عن الموعد النهائي للانتهاء من إجراءات تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وفقاً للقانون رقم (6) الصادر في 2008/2/2، يبدو من تصريح وزير المواصلات، أن قراراً بشأن تخصيص المؤسسة قد بات قريباً، وقد تأخر القرار كثيراً، وترأست الخسائر وأصبحت بمعدل 5 إلى 6 ملايين دينار شهرياً، وكادت تزهق أرواح بسبب تهالك الاسطول وهبوط مستوى الاهتمام، ولكن لا بأس من اتخاذ قرار عاجل تم المراجعة والحساب.

وقال التقرير - في تقريرنا - ان القرار يجب ان يتنقل من مبدأ ان صانع الأزمة لا يمكن ان يكون طبيهيا، وقد ذكرنا، في فقرة من تقريرنا في تاريخ سابق، ماذا انجز العالم من نجاحات خلال 20 سنة، هي عمر مشروع تخصيص الخطوط الكويتية، وما التكت اوضاع الخطوط الكويتية بسبب ادارتها الحكومية خلال الفترة نفسها، والتعامل مع القانون رقم (6) لسنة 2008 دليل اخر على عجز الإدارة الحكومية، والخطوط الكويتية، في وضعها الحالي.

35,8 مليون دينار إجمالي مجموع الإيرادات التشغيلية لـ «بويان» بزيادة قدرها 6,9 ملايين دينار

مع 25 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بنحو 22,9%، بينما تراجع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 1,02 مليون دينار وصولاً إلى 1,4 مليون دينار، مقارنة مع 2,4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق. وقال ان البيانات المالية للبنك تشير إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 173,9 مليون دينار ونسبته 11,2%، ليصل إلى 1725,7 مليون دينار، مقابل 1551,8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 280,3 مليون دينار، أو ما نسبته 19,4%، عند المقارنة بالنصف الأول من عام 2011، حين بلغ 1445,4 مليون دينار. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 125 مليون دينار، أي نحو 12,1%، وصولاً إلى 1155,1 مليون دينار (66,9% من إجمالي الأصول)، مقارنة مع 1030,1 مليون دينار (66,4% من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2011. وارتفع بند بنحو 25,6، أي نحو 235,5 مليون دينار، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2011، حين بلغ نحو 919,6 مليون دينار (63,6% من إجمالي الأصول). وارتفع بند النقد والتفدي المعادل بنحو 46,9 مليون دينار، أي نحو 24,4%، وصولاً إلى 238,8 مليون

دينار (13,8% من إجمالي الأصول)، مقارنة بنحو 191,9 مليون دينار (12,4% من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2011، ومرتفعاً بنحو 29,3% أو نحو 54,2 مليون دينار مقارنة بنحو 184,6 مليون دينار (12,8% من إجمالي الأصول) في الفترة نفسها من عام 2011. وأضاف التقرير ان هناك ارتفاعاً في مؤشرات الربحية للبنك، مع معظمها، إذ ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) من 14,8%، في نهاية يونيو 2011، إلى نحو 14,9%، وحقق العائد على رأس المال البنك (ROC) ارتفاعاً، أيضاً، حين بلغ نحو 22,7%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ 22,5%، بينما حقق مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) تراجعاً طفيفاً حين بلغ نحو 30,3%، قياساً بنحو 30,33%، في نهاية النصف الأول من عام 2011. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 2,98 فلس مقابل نحو 2,52 فلس، للفترة نفسها من عام 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 4,3 مرات مقارنة مع 4,4 مرات للفترة نفسها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) نحو 20,8 مرة مقارنة مع 21,8 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

نظام التداول الجديد حسن من خصائص السيولة.. لكنه غير كافٍ للحد من التداولات الوهمية

تطرق التقرير على أداء السيولة سوق الكويت للأوراق المالية، مشيراً إلى أنه بإنهاء شهر يوليو، تكون قد انقضت سبعة شهور من عام 2012، منها نحو أربعة شهور ونصف سري خلالها نظام التداول القديم، ونحو الشهرين ونصف الشهر سادها نظام التداول الجديد، وبشكل عام مازالت خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية غير صحية أو صحيحة. وقد قمنا، بدراسة خصائص سيولة السوق في الفترة الثانية التي تمتد ما بين بداية تداول الجديد، الذي صادف يوم 2012/05/10، وتنتهي يوم 2012/07/31، وفي الحالتين كان تركيزنا على أعلى 30 شركة من حيث السيولة. وقال انه في الفترة الأولى نلاحظ أن أعلى 30 شركة من حيث السيولة قد استحوذت على 70% من قيمة تداولات السوق حتى 2012/05/10، وضمنها استحوذت 19 شركة مضاربة لا تزيد قيمتها الرأسمالية -السوقية- عن 2,68% من إجمالي قيمة السوق على 45,7% من قيمة تداولات السوق، كله. وفي حقبة نظام التداول الجديد حازت أعلى 30 شركة من حيث السيولة على نصيب أعلى من سيولة السوق، وبتحديدهم 75% من إجمالي، ولكن عدد شركات التداول المضاربي انخفض إلى 16 شركة من أصل الـ 30، ونصيبها من قيمة تداولات السوق انخفض إلى نحو 39%، ولكن مساهمة شركات المضاربة في إجمالي قيمة السوق لم تتعد نسبة 2,3%، وذلك يعني أن تحسناً قد طرأ على خصائص سيولة التداول، لصالح اتجاهات أقل وهمية أو مضاربية، سواء تم قياسها بعدد شركات المضاربة -16 بدلا من 19 شركة-، أو بنصيب تلك الشركات من سيولة السوق -39% بدلا من 45,7%-، ولكنه مازال تحسناً غير كاف لتخليص السوق من مرض التداولات الوهمية. ولا بأس في ذلك، ففترة القياس والمقارنة لم تتعد الشهرين ونصف الشهر، والنظام الجديد للتداول كله، محل اختبار، وغرضنا هو التنبية إلى ضرورة دعم النظام، بإصلاح عيوبه، وضعف وجهته للتداولات غير الصحية أو الوهمية أو أحدها، إذ مازلتنا نعتقد بجودة النظام وتفوقه على النظام القديم. وحول الأداء المقارن لأسواق مالية متناقمة، قال التقرير ان أداء شهر يوليو الفاتت جاء استمراراً لتحسن الأداء في شهر يونيو، وإن بشكل طفيف، فمن أصل 14 سوقاً متناقمة وحققت 8 أسواق تحسناً في الأداء في شهر يوليو مقارنة بنهاية شهر يونيو الفاتت، بينما حققت 6 أسواق أخرى خساراً، ورغم ذلك، ظلت 9 أسواق في المنطقة الموجبة مقارنة بمستوى مؤشراتنا في نهاية عام 2011، وهو العدد نفسه كما في نهاية شهر يونيو 2012، ولكن مع ارتفاع في مستوى

المكاسب، وازداد عدد الأسواق في المنظمة إلى 5 بعد أن كان 4 في نهاية شهر يونيو لأن السوق البريطاني في نهاية شهر يونيو كان عند مستواه نفسه، تماماً، في نهاية عام 2011. ولفت إلى ان بعض المواقع تغيرت ضمن المنطقتين الموجبة والسالبة، إذ قفز السوق الألماني إلى الصدارة في مكاسبه خلال ما مضى من عام 2012، وأضاف مكاسب بنحو 14,8% مقارنة بمستواه في نهاية عام 2011، وعاد سوق دبي إلى المرتبة الثانية بمكاسب بنحو 14%، وهبط السوق الهندي إلى المركز الثالث من المركز الأول في نهاية شهر يونيو وبمكاسب بنحو 11,5%، كما شاركت كل من السوق السعودي وسوق أبوظبي الأسواق ذات الأداء الموجب في يوليو، وإضافة إلى ما ذكرنا، حقق كل من السوق الفرنسي والبريطاني والأميركي مكاسب، بينما جاء الأداء السالب، أيضاً، مشتركاً بين أسواق الإقليم والأسواق الناضجة والناشئة. فقد حقق سوق مسقط أعلى الخسائر، في شهر يوليو، بنحو 5,8%، وتلاه السوق الصيني بخسائر بنحو 5,5% ثم السوق الياباني بخسائر بنحو 3,5%، وشاركت كل من السوق الجبريني والسوق الكويتي في تحقيق الخسائر، بينما قلص السوق القطري بعض خسائره. وأشار إلى ان ترتيب الأسواق قد تغير، إذ تخلى السوق القطري عن المركز الأخير في حجم الخسائر، مقارنة بنهاية العام الفاتت لصالح سوق مسقط، وارتقى قليلاً إلى الترتيب الثالث عشر. وارتقى سوق الكويت بمؤشر الوتني- من الترتيب الثاني عشر إلى الترتيب العاشر، ليحتل كل من السوق الصيني والسوق الجبريني الترتيبين الثاني عشر والحادي عشر على التوالي، ويقي في المراتب الثلاث الأخيرة سوقان من الإقليم، إضافة إلى السوق الصيني. وبين أن من الصعب التنبؤ بأداء شهر أغسطس، فقد جاء التحسن، معظمه، في أداء أسواق العالم، خصوصاً تصريحات إيجابية أواخر شهر يوليو لرئيس البنك المركزي الأوروبي، ثم تصريح مشترك للمستشارة الألمانية ميركل ومارلو موتي رئيس الوزراء الإيطالي، ثم تصريح مشترك للرئيس الفرنسي والمستشارة الألمانية. وتلك التصريحات تعالج الأزمة النفسية على المدى القصير، وستعدي بعض الضرورية، ولكنها تحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع ولا سوف تنقلب إلى الضد، وشهر أغسطس سوف يكون شهر اختبار التصريحات، وعليه، يتوقع أن تكون حصيلة شهر أغسطس إيجابية، أيضاً، ولكنها عرضة لمخاطر كبيرة إذا لم تكن ترجمة التصريحات إلى واقع موفقة، والعالم المريع حتى اللحظة هو أن الأوروبيين يقدرون حجم مسؤولياتهم في إنقاذ الاقتصاد العالمي، ومعه اقتصاداتنا التي لا تجد سوى إنفاق حصيلة استهلاك أصل النفط.